

الفتوى والإفتاء
ومساهمة السيوطي بالإفتاء

obeikandi.com

مقدمة

يعتبر السيوطي رحمه الله تعالى من العلماء الأعلام الذين انتشر ذكرهم في الآفاق ، وتعطر أسماؤهم المجالس ، وخلف جلال الدين السيوطي ثروة علمية كبيرة ، وذكرى خالدة على مر الأجيال .

وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ، الأسيوطي ، الخُصَيري ، الملقب جلال الدين ، الشهير بالسيوطي العلامة ، الفقيه الشافعي ، الحافظ ، المؤرخ ، الأصولي ، الأديب ، النحوي ، المفسر ، المفتي ، صاحب المؤلفات النافعة .

ولد بالقاهرة سنة ٨٤٩هـ / ١٤٤٥م ، ومات بها سنة ٩١١هـ / ١٥٠٥م .

وكان السيوطي موسوعة في ثقافته وعلمه ، ونابهة في تصانيفه ومؤلفاته ، ولامعاً في حياته ، فكان مالىء الدنيا وشاغل الناس في عصره ، وانتشرت كتبه ومصنفاته في جميع مناهل العلم ، وفي مختلف العلوم العربية والإسلامية والتاريخ والتراجم ، ولا يزال اسمه يتردد في ردهات العلم والعلماء ، وفي جميع البلاد ، وله شخصيته الفذة في مختلف المجالات .

ونحصر حديثنا عنه في أحد جوانب حياته ، مما لم يلق الاهتمام الكثير في الدراسة عنه ، وكان أقل شأناً من غيره في حياته ، ولكنه ذو أثر باهر ، ومكانة رفيعة ، ومجال رحب في عصرنا الحاضر ، وهو اشتغال السيوطي بالإفتاء ، وممارسته للفتوى ، ومساهمته في تصنيف الفتاوى التي صدرت عنه .

ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد ، وعليه الاعتماد والتكلان .

* * *

المبحث الأول

لمحة عن الفتوى والإفتاء

تعريف الفتوى والإفتاء والمفتي :

الفتوى لغة : من أفتى إفتاءً في المسألة ، أي : أبان الحكم فيها ، والاسم الفُتْيَا بالياء وضم الفاء ، والفتوى بالواو وفتح الفاء وضمها ، من أفتى العالم أي بيّن الحكم ، والجمع الفتاوى والفتاوي ، واستفتاه : سأله أن يُفتي ، وفي الحديث الشريف : « الإثم ما حاك في صدرك ، وإن أفتاك الناس وأفتوك »^(١) ، أي : وإن جعلوا لك فيه رخصة ، وجوازاً .

والإفتاء مصدر ، وهو بيان حكم المسألة ، والمفتي : من يتصدى للفتوى بين الناس ، وهو الفقيه الذي يعطي الفتوى ، ويجب عما ألقى عليه من المسائل المتعلقة بالشرعية ، والمفتي عند علماء الأصول هو المجتهد ، والمفتي في الشرع : هو المجيب في الأمور الشرعية والنوازل الفرعية .

والفتوى عند الحنفية بيان حكم المسألة ، وعند المالكية : الإخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الإلزام ، والقاضي يخبر بالحكم الشرعي على وجه الإلزام^(٢) .

(١) هذا جزء من حديث رواه الإمام أحمد والدارمي عن وابصة ، مسند أحمد ٢/٢٤٦ ، سنن الدرامي ٢/٢٤٦ .

(٢) انظر : القاموس المحيط ٤/٣٧٣ ، مختار الصحاح في ٤٩١ ، المصباح المنير =

وعلم الفتوى أحد فروع علم الفقه الذي يعرفه العلماء بأنه : « العلم بالأحكام الشرعية العملية ، المكتسب من أدلتها التفصيلية » ، وجمع العلماء الفتاوى التي أصدروها في كتب خاصة ، تسمى كتب الفتاوى ، وصار لهذه الكتب مرتبة عند الحنفية باسم الفتاوى والوقائع ، وهي مسائل استنبطها المجتهدون وأتباعهم مما سئلوا عنها ، ولم يجدوا رواية عن أهل المذهب المتقدمين ، وهم أصحاب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، وأصحاب أصحابهما^(١) .

وعرف طاش كبرى زاده علم الفتاوى فقال : « وهو علم تروى فيه الأحكام الصادرة عن الفقهاء في الوقائع الجزئية ، ليسهل الأمر على القاصرين من بعدهم ، والكتب المؤلفة في هذا العلم أكثر من أن تحصى »^(٢) .

أهمية الفتوى :

وتظهر أهمية الفتوى من وظيفة المفتي ، بأنه المخبر عن حكم الله تعالى لمعرفته بدليله ، وقيل : هو المخبر عن الله بحكمه ، وقيل : هو المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعاً بالدليل مع حفظه لأكثر الفقه ، لذلك كان أمر الفتوى عظيماً ، وخطرها جسيماً ، ويتوقف عندها العلماء والأتقياء والورعون خوفاً من إثمها وخطرها^(٣) .

= ٦٣١/٢ ، القاموس الفقهي ص ٢٨١ ، دستور العلماء ١٤/٣ .

(١) القاموس الفقهي ص ٢٨١ ، دستور العلماء ١٤/٣ ، كشف الظنون ١٦٤/٢ ، عرنوس ص ١٥٧ .

(٢) مفتاح السعادة ٦٠١/٢ .

(٣) انظر : صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، لابن حمدان ص ٤ ، عرف البشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام ، للمرادي ص ٤ وما بعدها ، سنن الدارمي ٤٦/١ ، ٥٠ ، وما بعدها .

قال النووي رحمه الله : « اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر ، كبير الموقع ، كثير الفضل ؛ لأن المفتي وارث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وقائم بفرض الكفاية ، لكنه معرض للخطأ ، ولهذا قالوا : « المفتي مَوْقَعٌ عن الله تعالى » (١) .

وأكد ابن قيم الجوزية هذا المعنى عند النووي ، مبيناً صفات المبلغين عن الله ، وعن رسول الله ، فقال : « ولما كان التبليغ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ ، والصدق فيه ، لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق ، فيكون عالماً بما يُبلغ ، صادقاً فيه ، ويكون مع ذلك حسن الطريقة ، مَرْضِي السيرة ، عدلاً في أقواله وأفعاله . . . ، وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله ، ولا يُجهل قدره ، وهو من أعلى المراتب السَّنِيَّات ، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات ، فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يُعَدَّ له عُدَّتُهُ ، وأن يتأهَّبَ له أَهْبَتُهُ ، وأن يعلم قَدْرَ المقام الذي أقيم فيه . . . وكيف وهو المنصب الذي تولاه بنفسه ربُّ الأرباب ، فقال تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾ [النساء : ١٢٧] ، وكفى بما تولاه الله بنفسه شرفاً وجلالة ، إذ يقول في كتابه : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [النساء : ١٧٦] ، وليعلم المفتي عمن ينوب في فتواه ، وليوقن أنه مسؤول عنها ، وموقوف بين يدي الله » (٢) .

ويؤكد ابن القيم رحمه الله تعالى أن رسول الله ﷺ هو أول من قام

(١) المجموع ٦٧/١ .

(٢) أعلام الموقعين ١١/١ ، وانظر صفات المفتي في المجموع ٦٩/١ ، عَرَفَ البشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام ص ٧ .

بالتبليغ والإفتاء ، فيقول : « وأول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين ، وإمام المتقين ، وخاتم النبيين ، عبد الله ورسوله ، وأمينه على وحيه ، وسفيره بينه وبين عبادہ ، فكان يفتي عن الله بوحيه المبين... فكانت فتاويه ﷺ جوامع الأحكام ، ومشملة على فصل الخطاب ، وهي في وجوب إثباتها وتحكيمها والتحاكم إليها ثانية الكتاب ، وليس لأحد من المسلمين العدول عنها ما وجد إليها سبيلاً »^(١) ، ثم بيّن أن الصحابة قاموا بالفتوى بعده ، فقال : « ثم قام بالفتوى بعده برك الإسلام ، وعصابة الإيمان ، وعسكر القرآن ، وجند الرحمن ، أولئك أصحابه ﷺ ألين قلوب الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، وأحسنها بياناً ، وأصدقها إيماناً ، وأعمقها نصيحةً ، وأقربها إلى الله وسيلة ، وكانوا بين مكثري منها ، ومقلّ ، ومتوسط »^(٢) .

حكم الفتوى : الفتيا فرض عين إذا كان في البلد مفت واحد ، وتصبح فرض كفاية إذا كان في البلد مفتان فأكثر^(٣) ، وذلك أنه يجب على العالم أن يبين للناس حكم الله تعالى ، ولا يجوز له كتمان العلم ، أو إغفال حكم الله تعالى ، لأن الله تعالى أمر نبيه أمراً جازماً بالتبليغ ، فقال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ [المائدة : ٦٧] ، وقام رسول الله ﷺ بالأمر فبلغ الرسالة ، وأدّى الأمانة ، ثم حمل أصحابه ، والأمة جمعاء ، التبليغ والقيام بهذا الواجب المقدس ، فقال عليه الصلاة والسلام : « بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً »^(٤) ، ورغب رسول الله ﷺ

(١) أعلام الموقعين ١/١ وما بعدها .

(٢) أعلام الموقعين ١/١٢ .

(٣) المجموع ١/٧٥ ، صفة الفتوى ص ٦ .

(٤) هذا حديث صحيح رواه البخاري والإمام أحمد والترمذي عن عبد الله بن عمر =

بتيلغ أحكام الله تعالى ، فقال عليه الصلاة والسلام : « نَصَرَ اللَّهُ عَبْدًا ، سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاها وَحَفِظَهَا ، ثُمَّ أَدَّاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا ، فَرَبٌّ حَامِلٌ فَتَقِيهِ غَيْرُ فَتَقِيهِ ، وَرَبٌّ حَامِلٌ فَتَقِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ »^(١) ، لذلك يجب عند السؤال والاستثناء ، اقتداء برسول الله ﷺ ، وتحصيلًا للثواب والنفع والخير في قوله ﷺ : « مَا تَصَدَّقَ النَّاسُ بِصَدَقَةٍ مِثْلَ عِلْمٍ يُنْشَرُ »^(٢) ، وقوله : « نِعْمَ الْعَطِيَّةُ كَلِمَةٌ حَقٌّ تَسْمَعُهَا ، ثُمَّ تَحْمِلُهَا إِلَى أَخٍ لَكَ مُسْلِمٍ فَتَعْلَمُهَا إِيَّاهُ »^(٣) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ »^(٤) .

كما يجب على العلماء والفقهاء بيان الأحكام الشرعية ليسلموا من الوعيد الشديد ، والترهيب الصريح عن كتم العلم ، فقال رسول الله ﷺ : « مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ ثُمَّ كَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ »^(٥) . لذلك قام العلماء والفقهاء من الصحابة فمن بعدهم بواجب الفتوى ، وبيان الأحكام الشرعية ، بعد تحصيل العلم ، ومعرفة الأدلة ، وكان الأستاذ أو الشيخ يجيز الطالب بالإفتاء والفتوى متى أنس منه الحد الكافي

= رضي الله عنهما . (صحيح البخاري) ٣/ ١٢٧٥ ، الفتح الكبير ٩/ ٢) .

(١) رواه الإمام أحمد والترمذي وابن حبان عن ابن مسعود ، وأحمد وابن ماجه عن أنس ، وأحمد وابن ماجه والحاكم عن جبير بن مطعم ، وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن ثابت ، بألفاظ متقاربة (الفتح الكبير ٣/ ٢٦٢ ، ٢٦٣) .

(٢) رواه الطبراني عن سمرة بن جندب (الترغيب والترهيب ١/ ١١٩) .

(٣) رواه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً (الترغيب والترهيب ١/ ١١٩) .

(٤) رواه مسلم عن أبي هريرة (صحيح مسلم بشرح النووي ١١/ ٨٥) .

(٥) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم عند أبي هريرة (مسند أحمد ٢٦٢/ ٢ ، سنن أبي داود ، ٢/ ٢٨٨ ، جامع الترمذي ٧/ ٤٠٧ ، سنن ابن ماجه ١/ ٩٧ ، المستدرک ١/ ١٠١) .

واللازم في حفظ الأحكام الشرعية ، وتنزيلها على الأسئلة والتطبيق العملي .

والأصل أن الإفتاء واجب ديني ، ولم يصبح وظيفة مرسومة ، ومنصباً رسمياً في الدولة الإسلامية إلا في الخلافة العثمانية ، وكان العلماء والفقهاء ، يقومون بهذا المنصب الجليل من تلقاء أنفسهم ، امتثالاً لأمر الله تعالى ، والتزاماً بوصية رسوله ﷺ ، وأداءً للواجب المقدس الملقى على عاتقهم بتبليغ الشرع وبيان الأحكام ، وطمعاً بالثواب الدائم والأجر العميم .

شروط المفتي :

ونظراً لأهمية الفتوى وخُطورتها في أنها إظهار لحكم الله تعالى في المسألة ، وتبليغ عن رسول الله في دين الله ، وتوقيع عن رب العالمين في بيان شرعه فقد بين العلماء صفات المفتي ، وذكروا الشروط التي يجب أن تتوافر فيه ليقوم بهذا العمل الجليل^(١) .

فقالوا : ينبغي أن يكون المفتي ظاهر الورع ، مشهوراً بالديانة الظاهرة ، والصيانة الباهرة ، ويشترط فيه أن يكون مسلماً ، ومُكَلِّفاً ، عَدْلًا ، ثقةً ، مأموناً ، متنزهاً عن أسباب الفسق وخوارم المروءة ، فقيه النفس ، سليم الذهن ، رصين الفكر ، صحيح التصرف والاستنباط ، متيقظاً ، وينبغي أن يكون كالراوي والقاضي لا يؤثر فيه قرابة وعداوة ، وجر منفعة ودفع ضرر ، لأن المفتي في حكم المخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص ، فكان كالراوي ، ولكن فتواه لا يرتبط بها التزام بخلاف حكم القاضي ، وتقبل الفتوى من الحر والعبد ، والمرأة

(١) انظر : المجموع ١/٦٩-٧٥ ، صفة الفتوى ص ١٣ ، شرح الكوكب المنير ٤/٥٥٧ ، عرف البشام ص ٧ .

والرجل ، والأعمى والأخرس إذا كتب أو فهمت إشارته .

وإذا كان المفتي مجتهداً مستقلاً - وهو قليل - فيشترط فيه أن يكون قيماً بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية ، ومتوفراً فيه شروط الاجتهاد المعروفة في علم أصول الفقه .

أما إن كان المفتي غير مستقل بالاجتهاد ، وهو الأعم الأغلب فيشترط أن يكون فقيه النفس ، حافظاً لمذهب إمامه ، عارفاً بأدلته ، قائماً بتقريرها ، وأن يحسن نقل الأحكام في الأمور الواضحة ، والمسائل المشككة ، وأن يعتمد على نصوص المذهب ، والكتب المعتمدة فيه ، والآراء الراجحة ، والأقوال الصحيحة^(١) ، فإن لم يجد حكم المسألة منصوباً في الكتب استطاع أن يدرك أوجه الشبه والاختلاف ، ويميز بين الأشياء ، ويلحق الأشباه بالأشباه ، والأمثال بالأمثال ، فإن أعجزه كل ذلك يجب أن يمسك عن الفتوى تجنباً للافتراء على الله تعالى ، وتحرزاً من الكذب ، وورعاً من القول بما لا يعلم ، وقد برهن العلماء الثقات ، والفقهاء الأعلام ، والمفتون الورعون على صدق ذلك ، والتزامه ، وتواتر عنهم كراهية الفتيا ، والتهيب منها ، والتثبت في الأحكام ، والتصريح بعدم العلم في كثير من المسائل ، والإحالة على من هو أعلى منهم ، وأنهم يضعون حديث رسول الله ﷺ أمام أعينهم ، ونصب وجوههم ، قال : « أجرؤكم على الفتيا ، أجرؤكم على النار »^(٢) ، ولذلك تحرم الفتوى على الجاهل باتفاق العلماء ، ولهم أقوال مأثورة في الفتوى^(٣) .

(١) انظر : المجموع ٧٨/١ ، انظر القضاء في الإسلام ، غرنوس ١٥٥ .

(٢) هذا الحديث رواه الدارمي (سنن الدارمي ٥٧/١) .

(٣) انظر : المجموع ٦٧ ، صفة الفتوى ٦ وما بعدها ، أعلام الموقعين ٣٤/١ ، =

آداب الفتوى :

إن للفتوى أحكاماً كثيرة ، وآداباً جمّة ، تضمن سلامتها وصحتها ، وتعمل على تحقيق الهدف منها في معرفة حكم الله تعالى بشكل صحيح وسليم ، وهذا ما خصّه العلماء بكتب وأبواب وفصول ، نشير إلى بعضها .

يحرم التساهل في الفتوى ، وأن تكون حسب الأغراض الفاسدة ، والمطامع الشخصية ، وأن تدور الفتوى على تتبع الحيل المحرمة ، أو المكروهة ، والتمسك بالشبه طلباً للترخيص لمن يريده ، أو التغلظ لمن يكرهه ، ولذلك يجب على المفتي أن يثبت في الواقعة والسؤال ولا يُسرع بالفتوى قبل النظر الكافي ، والتفكير الشافي إلا إذا كان المسؤول عنه مما تقدمت معرفته ، ونقل السيوطي عن سفيان بن عيينة قال : « إن العالم لا يماري ولا يداري ، ينشر حكمة الله ، فإن قُبلت حمد الله ، وإن رُدت حمد الله »^(١) .

وينبغي أن يكون المفتي في حالة اعتدال ، ولا يُفتي في حال تغير خُلُقهِ ، وشغل قلبه ، واضطراب نفسه ، والمختار أن يتبرع بالعمل ، ولا يأخذ عليه أجراً ، إلا إذا تعيّن رسمياً لذلك فيجب على الدولة أن تفرض له رزقاً يغنيه عن الاحتراف والحاجة والطلب .

ويلزم المفتي أن يُبين الجواب بياناً يزيل الإشكال ، وله أن يستفصل السائل ، ويستفسر عن الواقعة ، ويسأل عن أطراف الحادثة ، وصيغة اليمين أو الطلاق أو الإقرار ، أو الإبراء ، فإن لم يجد المفتي من يسأله

= وما بعدها ، الموافقات للشاطبي ١٦٤/٤ وما بعدها .

(١) الحاوي للفتاوي ١١٤/١ .

فصل الأقسام واجتهد في بيانها واستيفائها ، كقوله : إذا كان الأمر كذلك... فكذا ، وإن كان غيره.. فالحكم كذا ، ولذلك يجب على المفتي أن يكون حليماً رقيقاً يترقق بالناس على اختلاف مستوياتهم ، ويصبر على تفهم السؤال مكتوباً ويجب أن يقرأه كاملاً ، ويتأمله ، ويتفحص القيود والشروط الواردة فيه ، ثم يكتب الجواب بخط واضح ، وعبرة دقيقة وصحيحة تفهمها العامة ، ولا يزدريها الخاصة .

ويستحب أن يُشاور المفتي في المسألة ، وأن يُباحث غيره فيها ، ولو كانوا دونه من تلاميذ وطلاب للاقتداء بالسلف في ذلك ، وأن يستعين الله تعالى في ذلك ، ويدعوه للتوفيق والسداد والرشد ، ويستعين بالله تعالى من الشيطان الرجيم ، وأن يحمد الله تعالى ، ويُصلي على النبي ﷺ ، ويقول : « رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي » ، ونحو ذلك ، ويختم جوابه بقوله : « وبالله التوفيق » أو « والله أعلم » أو « والله الموفق » ، ثم يكتب اسمه الكامل المعروف به ، ولا يشترط ذكر الدليل والحجة في الفتوى إلا إذا كانت موجّهة إلى فقيه أو عالم ، ويمتنع عن الفتوى في المسائل الافتراضية التي لم تقع ، ويُحاول أن يمنع السائل والمستفتي عن إثارة الفتن ، والخوض في المسائل الكلامية والغيبية .

ويجب على كل مسلم أن يسأل عن أحكام دينه ، ويعرف ما يخصّه ، وما يعترّيه ، وأن يبحث عن المفتي الذي يتمتع بأهلية الإفتاء ، ويجوز له استفتاء من استفاض كونه أهلاً للتقوى ، وعليه أن يلتزم الأدب في السؤال ، والصراحة فيه ، إلى غير ذلك من آداب الاستفتاء الكثيرة المطلوبة شرعاً وعقلاً وأدباً وتربية^(١) .

(١) انظر : المجموع ٧٥/١ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير ٥٤١/٤ وما بعدها ، صفة الفتوى ص ٢٩ وما بعدها .

ويصف ابن القيم الموقعين عن الله تعالى بالأحكام بأنهم « فقهاء الإسلام ، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام ، الذين خُصُّوا باستنباط الأحكام ، وعنوا بضبط قواعد الحلال والحرام ، فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء ، بهم يهتدي الحيران في الظلماء ، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب ، وطاعتهم أفرض عليهم من طاعة الأمهات والآباء ، بنص الكتاب ، قال تعالى : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] ، وأولو الأمر هم العلماء » (١) .

وقام العلماء والفقهاء بهذا العمل المقدس طوال التاريخ الإسلامي ، في كل زمان ومكان ، ولا شك أنهم على درجات ، بحسب درجاتهم في العلم والفقه والتحصيل ، والذكاء والورع والتقوى ، والمكانة الاجتماعية والظروف المحيطة .

ومتى كان العالم متضلعا بعلم الفقه ، وقادراً على إدراك الأحكام ، وفطناً وذكياً لاستنباط أحكام الشرع للمسائل الجديدة ، استطاع أن يبرز غيره في الفتوى ، وأن يشتهر في البلاد والآفاق ، ويقصده الناس بالفتوى والاستفتاء ، وخاصة في بيان الأحكام التي تخص الأمة ومصيرها ومصالحها العليا وشؤونها العامة في وقت الأزمت والنكبات ، وقد تتعلق الفتوى بالحكام بما يخالف ميولهم وتوجيحاتهم ، ومن هنا تنبع خطورة منصب الإفتاء وأهميته ومسؤوليته ، لينطق العالم والمفتي بحكم الله تعالى الذي يحقق العدل ، ويقيم الحق ، ويمنع الظلم ، ويكبح جماح المعتدين والمنحرفين .

(١) أعلام الموقعين : ١٠/١ .

وظهر في التاريخ الإسلامي عدد لا يُحصى من العلماء الأعلام ،
والمفتين البارزين ، منهم كبار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، ومن
التابعين سعيد بن جبير ، ثم الأئمة الأربعة : أبو حنيفة ومالك والشافعي
وأحمد ، ثم أصحابهم كأبي يوسف ومحمد والمزني وإسحاق الحربي
وابن القاسم ، ثم ابن سريج وأبو حامد الإسفراييني ، ثم النووي والعز بن
عبد السلام ، وابن تيمية ، والسبكي والسيوطي ، وحتى عصرنا
الحاضر .

* * *

المبحث الثاني

أهلية السيوطي للفتوى

عرفنا سابقاً أن الفتوى فرع من علم الفقه ، وأنها تقوم على بيان الأحكام الشرعية ، وأن دراسة علم الفقه هو نقطة البداية في علم الفتوى ، وأن إتقان علم الفقه ، والتعمق في تحصيله ، والتوسع في معرفته ، هو الركن الرئيس للفتوى ، والإساس القويم لحسن القيام بها ، والنبوغ فيها ، ومتى أصبح الإنسان فقيهاً ، وبلغ شأوه ، اشتهر في الآفاق ، والتف حوله الطلاب ، وقصده الناس بالسؤال ، وعظمت سمعته بين العلماء ، ليكون مفتياً باستحقاق وجدارة ، ويثبت كفاءته العالية .

لذلك نبين صلة السيوطي بالفقه ، ودراسته له ، ومصنفاته فيه ، وبلوغه المرتبة العليا في تحصيله بالاجتهاد ، وتوفر أهلية الفتوى وشروطها فيه .

السيوطي يدرس الفقه :

نشأ السيوطي في جو علمي ، يفوح الفقه منه من كل قطر وجانب ، ابتداءً من البيت والأسرة ، إلى رحاب مجالس الفقه في القاهرة ، وهي موئل العلم ، ومجمع الفقهاء ، ثم في بقية المدن العربية والإسلامية كما سيأتي .

واتجه السيوطي رحمه الله تعالى بهمة ونشاط إلى علم الفقه ، معترفاً بفضلته ومكانته وأهميته ، فدرسه على كبار علماء عصره ، وأخذته عن

جماعة من الشيوخ ، ولازم شيخ الإسلام علم الدين البلقيني في الفقه حتى مات (سنة ٨٦٨هـ / ١٤٦٤م)^(١) ، فلازم ولده ، وقرأ عليه عدة كتب في الفقه إلى أن أجازته بالتدريس والإفتاء سنة ست وسبعين وثمانمئة ، وبعد وفاته لازم شيخ الإسلام شرف الدين المناوي ، وأخذ الفرائض ، وهو أحد فروع الفقه ، وأهم مباحثه ، وأكثر مسائله صلة بالفتوى والاستفتاء ، عن فرضي زمانه العلامة الشيخ شهاب الدين الشارح مساحي ، وحفظ السيوطي كتاب « العمدة » في الفقه ، ثم حفظ « المنهاج » للنووي في الفقه ، و« المنهاج » في أصول الفقه للبيضاوي^(٢) .

وكان السيوطي يحب الفقه ، ويطمع أن يبلغ فيه أقصاه ، فيقول عن نفسه : « فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ . . . » ثم يقول : « وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور ، ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمر منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني ، وفي الحديث إلى

(١) هو شيخ الإسلام صالح بن عمر بن رسلان البلقيني ، القاضي ، من علماء الحديث والفقه الشافعي ، وهو ابن شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني المشهور (ت ٨٠٥هـ) ، وجمع فتاوى والده ، وتصدر للإفتاء والتدريس ، وولي قضاء الديار المصرية ، وتوفي وهو على القضاء ، ودرس عليه السيوطي الفقه ، وأجازه بالتدريس ، ثم درس على ولده . (الأعلام ٣ / ٢٧٩ . حسن المحاضرة ١ / ٤٤٤ ، ٤٤٥) .

(٢) انظر حسن المحاضرة للسيوطي ١ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ويكثر اسم كتاب « عمدة الأحكام » في الفروع الفقهية ، وهو للشيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد ، موفق الدين بن قدامة الحنبلي المقدسي المتوفي سنة ٦٢٠هـ ، وهو مختصر في العبادات الخمس وسائر أبواب الفقه (كشف الظنون ١ / ١٣١) وللشيخ عبد القاهر الجرجاني « العمدة » في التصريف ، وللفقيه أبي بكر الشاشي الشافعي « العمدة » في الفقه ، وهذا هو المراد في كلام السيوطي ، لأنه صرح بالنقل عنه في فتاويه ، (انظر : الحاوي للفتاوى ص ٢٢٩) .

رتبة الحافظ ابن حجر (العسقلاني) ، وأفيت من مستهل سنة إحدى وسبعين»^(١) .

ويقول السيوطي عن نفسه : « ورزقت التبحر في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة »^(٢) . ويعترف السيوطي أنه حلق في معظم هذه العلوم ، وفاق فيها الأقران والأشياخ ، ولكنه لم يبلغ نفس المرتبة في الفقه والفرائض ، فيقول : « والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة ، سوى الفقه ، والنقول التي اطلعت عليها فيها ، لم يصل إليها ، ولا وقف عليه أحد من أشياخي ، فضلاً عن دونهم ، وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه ، بل شيخي أوسع نظراً ، وأطول باعاً » ثم يقول : « ودون هذه السبعة في معرفة أصول الفقه والجدل . . . ، ودونها الفرائض »^(٣) .

السيوطي يصنف في الفقه :

ومما يدل على المكانة الفقهية التي يتمتع بها السيوطي ، والساحة الواسعة التي جال فيها أنه اشتغل في الفقه مدة طويلة ، وعاش في أجوائه ، ومارس العمل فيه ، وصار له باع كبير فيه تدريساً وإفتاءً ، واختصاراً لأشهر كتب الفقه وأهمها ، وأوسعها في المذهب الشافعي ، ثم صنف فيه استقلالاً وتقعيداً ، ولذلك نذكر أهم آثاره الفقهية ، وهي :

١- مختصر « الحاوي الكبير للماوردي » وتوجد منه نسخة مخطوطة كاملة في المغرب .

(١) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٦ ، ٣٣٨ .

(٢) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٨ .

(٣) المرجع السابق .

- ٢- مختصر « الروضة للنووي » ويُسمى « القنية » .
 - ٣- مختصر « التنبيه للشيرازي » ويُسمى « الوافي » .
 - ٤- مختصر « الأحكام السلطانية للماوردي » وهو في نظام الحكم ، وأجهزة الدولة ، والسياسة الشرعية .
 - ٥- الحاوي للفتاوي ، وسوف نقدم له دراسة وتحليلاً إن شاء الله تعالى .
 - ٦- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية^(١) ، وقدمت له دراسة مستقلة في بحث خاص .
- وإذا أردنا التأكد من معرفة الجهد الفقهي الذي بذله السيوطي ، والممارسة العملية الطويلة له في الفقه ، فإننا نشير باختصار إلى هذه الكتب المصنفة ، فالحاوي الكبير للماوردي من أهم كتب الفقه في المذهب الشافعي وأوسعها ، مع المقارنة ببقية المذاهب ، ولا يزال مخطوطاً حتى الآن ، لعجز المهتمين بالتراث عن تحقيقه وطباعته ونشره ، ويقع في ٢٤ مجلداً كبيراً مخطوطاً ، وحقق بعض طلاب الدراسات العليا باباً من أبوابه للحصول على الدرجات العلمية في الماجستير والدكتوراه ، و« روضة الطالبين » للنووي من أهم الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي ، وخاصاً فيه دون مقارنة ، وطبع في ١٢ مجلداً كبيراً ، و« التنبيه للشيرازي » أشهر مختصر في الفقه الشافعي ، وكان الكتاب الأساسي الذي يعول عليه الطلاب والعلماء حتى القرن السابع الهجري عند ظهور المنهاج للنووي ، وكان الفقهاء والطلاب والعلماء يتنافسون في حفظ « التنبيه » وله شروح وتعليقات كثيرة ،

(١) كشف الظنون ١/١٠٦ .

و«الأحكام السلطانية» للمارودي أشهر كتاب في الأنظمة الإسلامية ، وخاصة في نظام الحكم ، والخلافة ، والقضاء ، والحسبة ، والمظالم ، والسياسة الشرعية ، ومعظم المؤلفين عالة عليه في موضوعه ، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي أشهر كتبه الفقهية على الإطلاق ، وقد بلغ فيه القمة ، وتوّج الكتب النظرية له عند علماء الشافعية قبل السيوطي ، ثم صار مثلاً للاحتذاء به والافتداء فيه ، والسير على منواله ، كما صرح ابن نجيم الحنفي ، وسوف نخص كتاب الفتاوى الفقهية بدراسة خاصة .

السيوطي يبلغ درجة الاجتهاد :

ومما يعزز مكانة السيوطي الفقهية ، وامتلاكه ناصية الفقه أنه لم يقف في طلبه ودراسته والتدريس فيه ، والإفتاء ، والتصنيف عند حد معين ، بل قصد فيه الذروة ، وسعى إلى القمة ، وحرص على الوصول إلى ينابيع الفقه ومعينه ، وليلبغ درجة الاجتهاد التي وصلها الأئمة الفقهاء ، ولا يدركها إلا القليل النادر ، وخاصة في القرون الأخيرة .

والاجتهاد أعظم درجات الفقه في الدين ، والتفقه في الشرع ، والإحاطة بفهم النصوص ، والقدرة على الاستنباط منها ، وبذل الجهد في معرفة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية^(١) ، وله شروط معينة ، وصفات محددة ، ويعتمد على إتقان عدة علوم وفنون متنوعة .

والسيوطي رحمه الله تعالى توافرت فيه شروط الاجتهاد ، وكملت فيه صفاته ، وحصل العلوم المطلوبة ، وخاصة العلوم الشرعية ، والعلوم العربية ، وعلوم الآلة ، حتى أدرك مناط البحث والاستنباط ، وعرف

(١) هذا ما بينه العلماء في كتب علم أصول الفقه الإسلامي ، انظر على سبيل المثال : نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للبيضاوي ، والشرح للإسنوي ٥٢٤/٤ .

بنفسه ذلك ، فلم يتوارَ عن الأنظار ، ولم ييخس نفسه حقها ، ولم يتواضع تقيّة ، فأعلن الاجتهاد ، وادعى وصوله إليه ، وأنه بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ، وكسر القيد الوهمي الذي شاع في غلق باب الاجتهاد ، وطلب السيوطي فتحه لمن توفرت فيه شروطه ، وأثبت أن الاجتهاد باق في الشرع ، وأنه موجود في كل زمان ومكان ، وأقام الحجة الشرعية على ذلك ، وقَدَّم الأدلة التاريخية ، والأمثلة العملية من كبار العلماء والفقهاء في مختلف المذاهب على توالي الأزمان ، وصنف كتاباً في الاجتهاد وشروطه ، والعودة إليه ، ووجوب إحيائه وممارسته ، وشنّ الهجوم على دعوى إغلاق باب الاجتهاد ، ونعى على الداعين لتركه أو التخلي عنه ، أو التواضع في إخفائه ، وأشار إلى ذلك في عنوان كتابه : « الرَّدُّ على من أَخْلَدَ إلى الأرض ، وجَهِل أن الاجتهاد في كل عصر فرض »^(١) .

ويصف السيوطي نفسه هذا الكتاب بقوله : « وهو كتاب جميل حافل ، فيه نفائس متعلقة بالاجتهاد »^(٢) ، وعرض في الباب الأول نصوص العلماء على أن الاجتهاد في كل عصر فرض من فروض الكفايات ، وأنه لا يجوز شرعاً إخلاء العصر منه^(٣) ، وصرح في سيرته الشخصية ، فقال : « وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى ، لا فخراً ، وأي شيء في الدنيا حتى تطلب تحصيلها بالفخر ، وقد أزف الرحيل ، وبدا الشيب ، وذهب

(١) طبع الكتاب عدة مرات ، منها طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م بتقديم وتحقيق الشيخ خليل الميس ، ومنها طبعة مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم .

(٢) الرد على من أَخْلَدَ إلى الأرض ، مقدمة المحقق فؤاد عبد المنعم ص ١١ .

(٣) المرجع السابق ص ٢١ .

أطيب العمر ، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية ، ومداركها ونقوضها وأجوبتها ، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيه لقدرتُ على ذلك من فضل الله»^(١) .

ويقول السيوطي أيضاً : « فقد بلغت - والحمد لله والمنّة - رتبة الاجتهاد المطلق في الأحكام الشرعية ، وفي الحديث النبوي ، وفي العربية»^(٢) ، ويقول في دعوى الاجتهاد : « فإنني لم أقله في الابتداء صريحاً بلساني ، وإنما ذكرت ذلك في بعض الكتب... فنقله من قصد التشنيع ، لا الشهرة ، فلما روجعت فيه صرت أقرر لمن راجعني فيه أمره... مع أنني عدت تصدي هذا العدو لإشهاره فضلاً من الله أجراه على يديه ، فلا أستطيع القيام بشكر عشر معشاره»^(٣) .

ولكن العلماء لم يسلموا له هذه الدعوى ، لأنه لم يتكر أصولاً للاجتهاد ، وقواعد للاستنباط مستقلة عن غيره ، ليعتمد عليها في اجتهاده ، دون أن يقلد غيره ، كما هو شأن المجتهد المطلق كإمام لمذهب ، أنه اعترف أنه لم يصل في الفقه والفرائض درجة بقية العلوم التي تبحر بها ، وأنه دون ذلك في أصول الفقه^(٤) ، وهذا يحتاج لبحث مستقل عن « اجتهاد السيوطي » .

توفر شروط الفتوى عند السيوطي :

إن المفتي يخبر عن حكم الشرع ، ويبين حكم الله تعالى الذي عرفه ووصله إليه إما اجتهاده ، كالأئمة ، والمجتهد المطلق ، وإما بما وصل

(١) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٩ .

(٢) الرد على من أخلد إلى الأرض ، مقدمة المحقق خليل الميس ص ١٥ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣ .

(٤) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٨ ، الرد على من أخلد إلى الأرض ، مقدمة خليل الميس

إليه إمام مذهبه الذي يتفق معه فيه ، أو يقلده به .

والكلام السابق يدل على أن السيوطي بلغ رتبة الاجتهاد عند تقدم السن ، ولذلك لم يمارسه بتوسع كبقية الأئمة ، نازعه فيه غيره في هذه الدعوى ، ولكن ظهر أثر اجتهاده في عدة جوانب وكتب ، وهي :

١- كتاب الاجتهاد « الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض » .

٢- تقعيد القواعد الفقهية في كتابه : « الأشباه والنظائر » .

٣- تفرد السيوطي بخمسة وثلاثين رأياً ، صنف فيها كتاباً سماه « التحدث بنعمة الله » ، وختمه بهذه المسائل والآراء التي أثبت فيها اختياراته .

ويظهر من ذلك أن السيوطي مجتهد مطلق ، « وهو الذي لم يقلد إمامه ، ولكن سلك طريقه في الاجتهاد » ، بخلاف المجتهد المستقل « الذي استقل بقواعده لنفسه ، يبنى عليها الفقه خارجاً عن قواعد المذاهب المقررة »^(١) .

فالسيوطي بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ، ولكنه تابع للإمام الشافعي ، وهذا ما يصرح به فيقول : « والذي ادعيناه هو الاجتهاد المطلق ، لا الاستقلال ، بل نحن تابعون للإمام الشافعي رضي الله عنه ، وسالكون طريقه في الاجتهاد ، امتثالاً لأمره ، ومعدودون من أصحابه »^(٢) .

ويُضاف إلى ذلك خبرة السيوطي الواسعة في الفقه عامة ، وفي فقه المذهب الشافعي خاصة ، واختصاره أمهات كتب الشافعية السابقة ، كل

(١) الرد على من أخلد إلى الأرض ص ١١٢ ، ١١٥ ، تحقيق الميس .

(٢) الرد على من أخلد إلى الأرض ص ١١٦ ت الميس ، ص ٩٨ عبد المنعم .

ذلك يؤهله لمنصب الإفتاء والفتوى ، وتكشف قدرته الكاملة على بيان الأحكام الشرعية ، مع التذكير والتركيز على كتابه العظيم « الأشباه والنظائر » الذي يتضمن القواعد الفقهية في فقه الشافعية ، والتي تعتبر إحدى وسائل الفتوى ، والاستشهاد فيها .

يقول ابن النجار الفتوحي عن القواعد الفقهية ، وأنها أحد أبواب الاستدلال للأحكام الشرعية ، « قواعد الفقه تشبه الأدلة ، وليست بأدلة ، ولكن ثبت مضمونها بالدليل ، وصارت يقضى بها في جزئياتها ، كأنها دليل على ذلك الجزئي ، فلما كانت كذلك ناسب ذكرها في باب الاستدلال »^(١) .

وهذا يقودنا إلى بيان ممارسة السيوطي للفتوى والإفتاء ، ودراسة فتاويه التي دونها بنفسه .

* * *

(١) شرح الكوكب المنير ٤/٤٣٩ .

المبحث الثالث

في فتاوى السيوطي

ممارسة السيوطي للفتوى :

بلغ السيوطي الأوج في علم الفقه ، وذاع صيته بين العلماء ، وانتشر اسمه في الآفاق واتسعت شهرته في البلاد ، والتف حوله الطلاب ليأخذوا عنه ، فدرسهم الفقه ، وحلق في أجوائه وكتبه ، ثم مارس الإفتاء ، وقصده الناس بالفتوى من القاهرة ومدن مصر وغيرها ، لبيان الأحكام الشرعية في المسائل والأسئلة - المعروضة عليه - .

وذكر السيوطي ذلك عن نفسه ، فقال : « وأفتيت من مستهل سنة إحدى سبعين »^(١) أي وثمانمئة للهجرة ، أي كان عمره إحدى وعشرون سنة ، وقال أيضاً : إنه لزم وَلَدَ علم الدين البلقيني ، وقرأ عليه عدة كتب في الفقه ، وأجازه بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين وثمانمئة^(٢) ، أي جاوز عمره ستاً وعشرين سنة .

واستمر السيوطي على ممارسة الفتوى والإفتاء طوال حياته ، وصدرت عنه فتاوى كثيرة جداً في مختلف العلوم والفنون التي أتقنها ، واشتهر بها ، وجمع السيوطي نفسه أهم هذه الفتاوى في كتابه المشهور « الحاوي

(١) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٨ .

(٢) انظر : حسن المحاضرة ١/ ٣٣٧ .

للفتاوي»^(١) ، في الفقه وعلوم التفسير والحديث وأصول الفقه وأصول الدين ، والنحو والإعراب ، وسائر الفنون ، وقال في مقدمته : « فقد استخرت الله تعالى في جمع نبذ من مهمات الفتوى التي أفيتت بها على كثرتها جداً ، مقتصراً على المهم والعويص ، وما في تدوينه نفع وإجداء ، وتركت غالب الواضحات ، وما لا يخفى على ذوي الأذهان القادحات ، وبدأت بالفقهيات ، مرتبة على الأبواب ، ثم بالتفسير ، ثم بالحديث ، ثم بالأصول ، ثم بالنحو والإعراب ، ثم بسائر الفنون ، إفادة للطلاب ، وسميت هذا المجموع « الحاوي للفتاوي »^(٢) .

ويظهر من هذه المقدمة أن المجموع يشتمل على الفتاوى في مختلف العلوم ، ولكن إذا أطلقت كلمة الفتوى ، أو الإفتاء ، أو الفتاوى ، فإنها تنصرف إلى الفتاوى الفقهية لبيان الأحكام الشرعية ، وهي محل البحث ، ولذلك تقتصر على دراسة الفتاوى الفقهيات من هذا الكتاب دون غيرها ، وتقع في مئتين وتسعين صحيفة من الحجم الكبير (٥ - ٢٩٤) ، من المجلد الأول .

أهمية كتب الفتاوى :

ونحب هنا أن نشير إلى أن كتب الفتاوى تعتبر من الكتب الفقهية ، وتصنف مع كتب الفقه ، ولكنها تمتاز عن بقية كتب الفقه بميزة خاصة تنفرد بها ، وقد يشاركها بها كتب أدب القضاء ، أو أدب القاضي ، أو

(١) طبع كتاب « الحاوي للفتاوي » عدة مرات ، أحسنها وأجودها الطبعة المنيرية بالقاهرة ، سنة ١٣٥٢هـ ، ويقع الكتاب في مجلدين كبيرين ، جاء الأول في ٤٠٠ صحيفة ، والثاني في ٣٥٤ صحيفة مع الفهارس .

(٢) الحاوي للفتاوي ص ٥ .

كتب الفقه القضائية ، وتبرز هذه الميزة أهمية كتب الفتاوى والقضاء ،
وتتجلى في أمرين أساسيين :

١- إنها أحكام واقعية ، تتصل بالواقع ومجريات الحياة ، وما يتعرض
طريق الناس عملياً ، وخاصة عند تطبيق أحكام الشرع والفقه في الحياة
والواقع ، وما ينتج عنها من مشكلات ، واختلافات في وجهات النظر ،
فتأتي الفتوى لتزيل الإشكال ، وتكشف الطريق السوي لتطبيق الحكم
عملياً ، ولا تقتصر على مجرد ذكر الأحكام وأدلتها ، وهذا ما نلاحظه
بكثرة في فتاوى السيوطي الفقهية .

٢- إن الفتاوى الفقهية ، وأحكام القضاء تعالج المسائل المستجدة
التي لم يسبق عرضها في كتب الفقه ، ولم تقع في الماضي ، وكثيراً
ما تكون غير مطروقة لدى الأئمة الأوائل ، والمشتغلين في الفقه ،
والتأليف ، والتصنيف ، والتفريع في كتب المذاهب .

الفتاوى الفقهية للسيوطي :

ذكر السيوطي أهم فتاويه في كتابه « الحاوي للفتاوى » وقسمها إلى
الفقهيات ، والفتاوى المتعلقة بالتفسير ، والفتاوى المتعلقة بالحديث ،
والفتاوى المتعلقة بأصول الدين والعقيدة والتوحيد ، والفتاوى النحوية ،
وفي الإعراب ، والتصوف .

وإن هذه الفتاوى وإن كانت مقسمة إلى هذه العلوم والفنون ، ولكن
يوجد كثير من الفتاوى الفقهية في العلوم الأخرى ، ولكننا نقصر الدراسة
والتحليل للفتاوى الفقهية دون غيرها مع الإشارة إلى بقية الفتاوى في
العلوم الأخرى مما له صلة بالفقه والأحكام الشرعية .

منهج السيوطي في الفتاوى الفقهية :

إن القارئ لهذه الفتاوى الفقهية ، والمطلع عليها ، يستطيع أن يستخرج منهج السيوطي فيها ، ويمكننا تلخيص ذلك بما يلي :

١- الاعتماد على المذهب الشافعي :

اعتمد السيوطي في بيان الأجوبة ، وإصدار الفتاوى ، على المذهب الشافعي ، الذي درسه وحفظه ، وأتقنه ، ودرّسه ، وصنّف فيه ، وصرح بالالتزام به في الغالب ، إلا في حالات نادرة وصلها باجتهاده الخاص ، كما أن السيوطي في الحاليتين لم يخرج على أصول المذهب الشافعي ، فقال : « ولما بلغت درجة الاجتهاد المطلق لم أخرج في الإفتاء عن مذهب الشافعي رضي الله عنه ، كما كان القفال ، وقد بلغ رتبة الاجتهاد ، يفتي بمذهب الشافعي لا باختياره »^(١) . وقال أيضاً : « والذي أدعينا هو الاجتهاد المطلق لا الاستقلال ، بل نحن تابعون للإمام الشافعي رضي الله عنه ، وسالكون طريقه في الاجتهاد ، امتثالاً لأمره ، ومعدودون من أصحابه »^(٢) .

وبين العلامة النووي أقسام المفتين ، ووصف الحالة الثانية التي تنطبق على السيوطي ، فقال : « والمفتون في الشرع قسمان ، مستقل ، وهو المجتهد المستقل في أصوله واجتهاده كأئمة المذاهب ، والمفتي غير المستقل ، وهو المنتسب إلى أئمة المذاهب المتبوعة ، وهذا القسم الثاني على أربعة أحوال ، أحدها المفتي غير المقلد لإمامه ، لا في المذهب ، ولا في دليله ، لاتصافه بصفة المستقل ، وإن لم يستقل عملياً ، وهو يتبع

(١) الرد على من أخلد إلى الأرض ص ١٤ تحقيق خليل الميس .

(٢) المرجع السابق ص ١١٦ .

مذهب إمامه لا تقليداً ، بل لما وجد أن اجتهاده وقياسه أهدي الطرق ،
والحالة الثانية أن يكون المجتهد مقيداً في مذهب إمامه مستقلاً بتقرير
أصوله بالدليل ، غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده ،
وشرطه أن يكون عالماً بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلاً ، بصيراً
بمسالك الأقيسة والمعاني ، تام الارتياض في التخريج والاستنباط ، قيماً
بالحاق ما ليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله ، ولا يعرئ عن شوب تقليد
له . . . ثم يتخذ نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها كفعل المستقل بنصوص
الشرع ، وربما اكتفى في الحكم بدليل إمامه ، ولا يبحث عن
معارض . . . وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجوه ، وعليها كان أئمة
أصحابنا أو أكثرهم ، والعامل بفتوى هذا مقلد لإمامه لا له ^(١) .

وهذه الصورة والأوصاف تنطبق على السيوطي ، وعلى فتاويه
الفقهية ، فإنه ملتزم بمذهب الشافعي ، ولا مانع أن نقول كما قال النووي
إنه : « مقلد لإمامه » ، فيأخذ الأحكام من كتب الشافعية ونصوصهم - كما
سنرى - ويخرج المسائل الجديدة على أصولهم وقواعدهم ، وكانت ترد
عليه الأسئلة مع طلب الاجتهاد فيها ، فمن ذلك قوله : « ورد سؤال
صورته ما قول مولانا شيخ الإسلام ، حافظ العصر ، مجتهد الوقت ،
عالم أهل الأرض ، المبعوث في المئة التاسعة . . . ولسنا نسألكم عن
مشهور مذهب الشافعي . . . بل نسألكم عما يقتضيه الدليل والنظر من
حيث الاجتهاد ، والمسؤول أن يكون الجواب على طريقة الاجتهاد » ^(٢) .

(١) المجموع (٧٠-٧٢) باختصار وتصرف ، ونقل هذا النص السيوطي نفسه عن
النووي في أقسام المجتهد المطلق في كتابه « الرد على من أخلد إلى الأرض »
ص ١١٢-١١٤ .

(٢) الحاوي للفتاوي ١١/١-١٢ .

٢- نقل النصوص من كتب الشافعية :

وهذا فرع عن منهجه السابق ، فالسيوطي يعتمد على المذهب الشافعي ، وعلى أقوال الإمام الشافعي وعلى كتب الأصحاب في المذهب الشافعي ، ولكن نقله للنصوص ليس دائماً ، فإن كانت الفتوى قصيرة ، وعبرة عن جواب لحكم فقهي جزئي أجاب عن السؤال ، وذكر الحكم فقط دون إيراد نص ، أما إن كانت لحكم فقهي إلى إيراد النصوص .

فمن أمثلة ذلك بحثه عن « الجهر بمنع البروز على شاطئ النهر » . ص ١٣٣ ، فبين أنه لا يحل التعرض في البيوت القديمة الباقية على أصولها ، وأما البروز الحادث ، وما يراد إحداثه فلا يحل ذلك باتفاق المذاهب ، وأن بعض الناس يظن في المذهب الشافعي جواز البروز مطلقاً ، وليس كذلك بل شرطه أن لا يكون في الشارع ، ولا في حريم نهر ، ولا نحو ذلك مما هو مبين في كتب الفقه ، ثم يقول : « ذكر نقول مذهبنا : قال الرافعي في « الشرح » والنووي في « الروضة » ... ص ١٣٤ ، « الكفاية » ... ص ١٣٦ ، وفي « فتاوى ابن الصلاح » ... ص ١٣٧ ، وقال الزركشي في « شرح المنهاج » ... ص ١٣٥ .

ويقول في موضوع « كشف الضبابية في مسأله الاستنابة في الوظائف » وقد أفتيت بجوازها بما نقله الدميري في « شرح المنهاج » عن السبكي وغيره ، ثم قال : « ونبدأ بنقل كلام السبكي وغيره في ذلك ، قال السبكي في « شرح المنهاج » ص ١٥٨ . ونقله الشيخ كمال الدين الدميري في « شرح المنهاج وأثره » ص ١٥٨ .

ويقول في مسألة الوقف : « ولنسق عبارة السبكي » ص ١٦٩ . . . ، وسئل الشيخ وفي الدين العراقي فأجاب . . . « ص ١٧٣ .

ولا بدّ من التنبيه هنا أن السيوطي ينقل نصوص الشافعية من الكتب

المعتمدة في المذهب ، وعن أشهر علماء المذهب وأصحابه الذين تقبل آراؤهم وتعدّ وجوهاً في المذهب .

٣- بيان أسماء الكتب التي ينقل منها :

ويظهر منهج السيوطي في الفتاوى الفقهية بالأمانة العلمية ، والحرص على نقل النصوص أولاً ، وتحديد اسم الكتب والمراجع والمصادر التي يعتمد عليها ، سواء كانت كتباً فقهية أم غير فقهية ، وهذه أمثلة لذلك إضافة لما ورد من أسماء الكتب في النصوص السابقة :

- قال العماد الكاتب في كتاب « فتح بيت المقدس والبلاد الشامية ، واستخلاصها من يد الفرنج على يد السلطان صلاح الدين أيوب » ص ٢٧١ .

- قال القاضي عياض في خطبة كتابه « الشفا » ص ٢٧١ .

- قال عبد المؤمن الأصفهاني صاحب « أطباق الذهب » في الوعظ ص ٢٧١ .

- ذكر ما استعمله الشيخ تاج الدين السبكي في خطبة كتاب « الأشباه والنظائر » من تضمين الآيات والأحاديث ص ٢٦٨ .

- ذكر ما استعمله الشيخ بهاء الدين السبكي في خطبة كتاب « عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح » ص ٢٦٩ .

- قال الغزالي في أول كتابه « الانتصار لما في الإجناس من الأسرار »^(١) ص ٢٦٦ .

- رأيت في « تاريخ من دخل مصر » للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري ص ٢٦٦ .

(١) ورد اسم الكتاب خطأ في « الفتاوى » بعنوان « الانتصار لما في الأحياء من الأسرار » والصواب من كشف الظنون ١/ ١٥٣ .

- قال ابن السبكي في كتابه « الترشيح » ص ٢٣٨ .
- قال ابن الأثير في « النهاية » ص ٢٣٦ .
- وقد صرح النووي في « الروضة » ص ٢٢٧ .
- وعبارة ابن أبي عصرون في « المرشد » ص ٢٢٨ .
- وعبارة صاحب « البيان » ص ٢٢٨ .
- وعبارة الشاشي في « العمدة » ص ٢٢٩ ، قال ابن الأثير في « المثل السائر » ص ٢٦٧ .
- قال الجوهري في « الصحاح » ... ص ١٠٤ ، قال العسكري في « الأوائل » ... ص ١٠٥ ، قال النووي في « شرح المذهب » ... ص ١٠٣ .

ونستدل من ذلك أن السيوطي رحمه الله تعالى المعتمد على مصادر كثيرة ، ومراجع عديدة ، يكون قائمة كبيرة ، ويجب استخراجها في « فهرس خاص للمصادر والمراجع والكتب التي وردت في الفتاوى » .

٤- الإشارة إلى كتب السيوطي :

كان السيوطي أيضاً يُشير إلى كتبه ورسائله الأخرى ، ويحيل القارئ إليها إذا أراد التوسع ، أو كانت خارجة عن محل السؤال ، فمن ذلك قوله : « وسألت أن أبين لك أمر هيئة السموات والأرض بدلائل القرآن والحديث ، الجواب أن لي في ذلك تأليفاً كاملاً يُسمَّى « الهيئة السنية في الهيئة السنية » وسأرسل لكم منه نسخة لي » ص ٢٩٣ ، وقال : « وسألت عن الرسالة التي لي في حروف التهجي وسأرسل لكم منها نسخة » ص ٢٩٣ .

٥- عرض آراء المذاهب :

كان السيوطي رحمه الله تعالى يذكر في المسائل الكبيرة ، والفتاوى المهمة ، آراء المذاهب الأخرى ، كالحنفية والمالكية والحنابلة ، وفي بعض الأحيان ينقل نصوصاً حرفية من كتبهم .

فقال في مسألة « الجهر بمنع البروز على شاطئ النهر » : « لا يحل ذلك باتفاق المذاهب الأربعة » . . . وهذا هو منقول المذهب نص عليه إمامنا الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وسائر أصحابه ، ولا نعلم في ذلك خلافاً في المذهب وله في بقية المذاهب الأربعة وأتباعهم ، متفقون على هذا الحكم . . . » وذكر السيوطي نقول علماء المذهب الشافعي ص ١٣٤ ، ثم ذكر نقول المالكية ، فقال : « قال ابن الحاج : في « المدخل » ص ١٣٧ ، ثم ذكر نقول الحنفية ، فقال : « قال : في « الهداية » ص ١٣٨ . . . وقال القدوري . . . ص ١٣٩ ، وقال صاحب « النافع » وهو الإمام أبو المفاخر السويدي الزرني . . . » وفي فتاوى قاضي خان . . . ص ١٤٠ ، وفي « فتاوى البزازی » . . . وقال صاحب « الكافي » . . . ص ١٤١ ، وفي « خلاصة الفتاوى » . . . ص ١٤٢ ، ثم ذكر نقول الحنابلة ، قال في « المغني » وهو أجل كتب الحنابلة . . . ١٤٣ .

وقال السيوطي في مسألة الاستنابة في الوظائف : « فأفتى جماعة بجواز ذلك ، واستناب منهم . . . كلهم من الشافعية ، ومن الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة آخرون » ص ١٥٨ .

وقال السيوطي في مسألة في الإرث : « بأن الصواب مع من أفتى بعدم إراثه . . . وأنه لا خلاف فيه في مذهب الشافعي ، ومالك ، وأبي حنيفة ، وهو أصح الروايتين في مذهب أحمد بن حنبل » ص ١٧٧ ، وذكر

السيوطي الدليل ونصوص الأصحاب في المذهب ، ثم نقل نصوص بقية المذاهب ، فقال : « قال صاحب « المحيط » من الحنفية ما نصه . . . ص ١٧٩ ، وقال صاحب « المغني » من الحنابلة . . . وحكى الحنابلة . . . ص ١٨٠ ، وبعد ذلك قال : « عود على بدء في نقول أخرى مصرحة من كتب سائر المذاهب : قال الحيري من أصحابنا في كتاب « التلخيص في الفرائض » . . . وفي الأصل لمحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ما نصه . . . وفي « المدونة » . . . وفي كتاب « الرابض في خلاصة الفرائض » تأليف أبي محمد عبد الله بن أبي بكر بن عبد السلام المالكي ما نصه . . . ص ١٨٤ ، وفي « المغني » لابن قدامة الحنبلي ما نصه . . . ص ١٨٥ .

٦- الاستطراد :

كان السيوطي رحمه الله تعالى يستطرد أثناء ذكر الفتاوى والأحكام الشرعية ، لبيان فوائد عارضة ، أو ترجمة لبعض الأعلام .

ففي صفحة ١٠٠ يختم فتاوى كتاب البيع بعنوان « فوائد نختم بها الكتاب » ويذكر اثنتي عشرة فائدة في أحكام البيع . وفي صفحة ١٤٣ يضع عنواناً خاصاً « فائدة لطيفة » أثناء بيانه حكم البناء على حافة النهر ، ويقول : « قال ابن الحاج في « المدخل » ليس للإنسان في المسجد إلا موضع قيامه وسجوده وجلوسه ، وما زاد على ذلك فلسائر المسلمين . . . » .

وفي صفحة ١٩٠ يتحدث عن حكم عمل المولد ويستطرد إلى ترجمة أحد الأشخاص ، فيقول : « وقال ابن خلكان في ترجمة الحافظ أبي الخطاب بن دحية : . . . » .

وفي صفحة ٢٠٥ بحث حكم الطلاق . . . ثم قال عدة مرات : تنبيه

ص ٢٠٧ ، تنبيه ص ٢٠٨ ، تنبيه أربع مرات ص ٢٠٩ ، وهي تنبيهات عظيمة تتعلق بالطلاق ، وفي ص ٢١٦ ذكر فروعاً مهمة تتعلق بالطلاق .

وفي صفحة ١٤٥ ذكر خاتمة للفتوى بمنع البروز على حافة النهر ، وأنه أرسل ذلك إلى قاضي القضاء الشافعي ، فأذعن للحق ، ومنع نوابه من الحكم بذلك ، ثم أرشده أن يصدر حكماً عاماً بالمنع من غير تعيين خصم ودعوى .

٧- الاحتجاج بالأحاديث النبوية :

كان السيوطي رحمه الله تعالى يعتمد كثيراً على الاحتجاج بالسنة النبوية ، ويرجع إلى كتب الحديث الشريف ، وينقل نصوصها ورواياتها ، وهذا أمر بدهي بالنسبة له ، وهو المحلق في علم الحديث ، والجامع لأشئاته ، والمصنف فيه عدة كتب ، وقد بلغ الغاية القصوى فيه ، وكان من درجة الحفاظ ، ونكتفي ببعض الأمثلة :

في صفحة ١٤٤ ذكر الأحاديث الواردة في إثم من ظلم شيئاً من الأرض وطريق المسلمين ، ونقل الأحاديث عن « صحيح البخاري » وعن « الأدب المفرد » للبخاري ، و « المستدرک » للحاكم ، و « ذم الملاهي » لابن أبي الدنيا ، و « شعب الإيمان » للبيهقي ، « والسنن الكبرى » للبيهقي ، و « مسند البزار » وعن أحمد وابن حبان والطبراني رحمهم الله تعالى .

وفي مسألة عصبة المعتق في الإرث ص ١٧٧ ذكر الحكم ، ثم قال : « وها أنا أسوق ما أورده البيهقي ثم أرتقي إلى جميع ما ورد في ذلك عن الصحابة فمن بعدهم ، مسنداً مخرجاً ليستفاد » ص ١٨١ .

وفي مسألة براءة الذمة ص ١٠٩ يستطرد إلى حديث كفارة الاغتيا ب بالاستغفار فيبين أنه لا يحتج به ، وقواعد الفقه تأباه ، ثم يذكر الآثار في

ذلك عن ابن أبي الدنيا في كتاب « الصمت » والطبراني في « الأوسط » والأصبهاني في « الترغيب » . . . ، ويذكر عدة أحاديث ، ويبين وجه الاحتجاج بها ، وفي مسألة قراءة القرآن بالألحان يبين الحكم ثم يستدل على كل شطر فيه بالأحاديث الشريفة ص ٢٥١ .

وفي صفحة ١١ يذكر الحديث المسلسل بالتشبيك (أي تشبيك الأصابع) .

٨- تقسيم الفتاوى على أبواب الفقه :

رتب السيوطي فتاويه الفقهية على أبواب الفقه ، وصرح بذلك في المقدمة ، ويضع عناوين كتب الفقه الرئيسة ، ويذكر بعدها عدداً من الأبواب ، وجاءت كما يلي مع الاختصار : كتاب الطهارة ص ٥ ، وفي أبواب الآتية : أسباب الحدث ، الوضوء ، مسح الخف ، الغسل ، النجاسة ، التيمم ، الحيض ص ٢٥ .

كتاب الصلاة ص ٢٧ ، وتحت أبواب ومسائل ، كتاب الجنائز ص ٨٣ ، كتاب الزكاة ص ٨٧ ، كتاب الصوم ص ٩١ ، كتاب الحج ص ٩١ .

كتاب البيع ص ٩١ وتحت سائر أبواب المعاملات .

باب إحياء الموات ص ١٢٧ ، باب الوقف ص ١٩٤ ، الفرائض ص ١٨٦ ، الوصايا ص ١٨٥ ، كتاب النكاح ص ١٨٧ ، كتاب الصداق ص ١٨٨ ، باب الخلع ص ١٩٧ ، باب الطلاق ص ١٩٨ ، باب اللعان ص ٢٢٢ .

كتاب النفقات ص ٢٢٣ ، باب الجهاد ص ٢٤٣ ، كتاب الصيد والذبائح ص ٢٤٦ ، باب الأطعمة ص ٢٤٧ ، كتاب الإيمان ص ٢٤٧ ، كتاب الأضحية ص ٢٤٨ ، باب الدعوة والبينات ص ٢٤٩ ، باب الشهادات

ص ٢٥١ ، قراءة القرآن بالألحان ص ٢٥١ ، باب جامع ص ٢٥٣ عن الاشتغال بالمنطق وضرب المثل من القرآن .

وختم السيوطي الفتاوى الفقهية بأسئلة واردة من التكرور ، وأجاب عنها ووضع لها عنواناً مستقلاً ص ٢٨٤- ٢٩٤ ، وهذا ينقلنا إلى المسائل الخاصة .

٩- المسائل الخاصة والتأليف المفردة :

أفرد السيوطي بعض المسائل بالبحث والدراسة ، والتمحيص والاستدلال ، ووشحها بالنصوص الفقهية ، والأحاديث النبوية ، ووضع لها عنواناً مستقلاً ، لكنه وضعها ضمن أبوابها الفقهية .

وهذه المسائل الخاصة مهمة ، لذلك أفردتها بالتأليف ، ولذلك يحسن أن نعدّها وقد جاوزت الأربعين مسألة ، وهي :

- ١- تحفة الأنجاب بمسألة السنجاب ص ١١ .
- ٢- الخط الوافر من المغنم في استدراك الكافي إذا أسلم ص ٢٧ .
- ٣- ذكر التشنيع في مسألة التسميع ص ٣٥ .
- ٤- بسط الكف في إتمام الصف ص ٥١ .
- ٥- اللمة في تحرير الركعة لإدراك الجمعة ص ٦٢ .
- ٦- ضوء الشمعة في عدد الجمعة ص ٦٦ .
- ٧- الجواب الحاتم عن سؤال الخاتم ص ٧٥ .
- ٨- ثلج الفؤاد في أحاديث لبس السواد ص ٧٦ .
- ٩- فصول الأمانى بأصول التهاني ص ٧٩ .
- ١٠- الفوائد الممتازة في صلاة الجنازة ص ٨٣ .
- ١١- بذل العسجد لسؤال المسجد ص ٨٨ .

- ١٢- قدح الزند في السِّلَم في القِنْد ص ٩٤ .
- ١٣- قطع المجادلة عند تغيير المعاملة ص ٩٥ .
- ١٤- بذل الهمة في طلب براءة الذمة ص ١٠٩ .
- ١٥- هدم الجاني على الباني (لخربة بجوار المسجد) ص ١١٣ .
- ١٦- البارع في إقطاع الشارع ص ١٢٧ .
- ١٧- الجبر بمنع البروز على شاطئ النهر ص ١٣٣ .
- ١٨- الإنصاف في تمييز الأوقات ص ١٥٥ .
- ١٩- كشف الضبابية في مسألة الاستنابة ص ١٥٨ .
- ٢٠- المباحث الزكية في المسألة المدروكية (الوقف) ص ١٦٣ .
- ٢١- القول المشيّد في الوقف المؤبد ص ١٦٦ .
- ٢٢- البدر الذي انجلى في مسألة الولا ص ١٧٧ .
- ٢٣- حسن المقصد في عمل المولد ص ١٨٩ .
- ٢٤- القول المضي في الحنث في المضي ص ٢٠٨ .
- ٢٥- فتح المغالِق من أنت تالِق ص ٢١٦ .
- ٢٦- المنجلي في تطور الولي ص ٢١٧ .
- ٢٧- النقول المشرقة في مسألة النفقة ص ٢٢٥ .
- ٢٨- تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء ص ٢٣٢ .
- ٢٩- حسن التصريف في عدم التحليف ص ٢٤٩ .
- ٣٠- القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق ص ٢٥٥ .
- ٣١- رفع الباس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاعتباس ص ٢٥٩ .

٣٢- فتح المطلب المبرود ويرد الكبد المحرور في الجواب عن الأسئلة الواردة من التكرور ص ٢٩١ .

هذه هي المسائل والرسائل التي وردت في قسم الفتاوى الفقهية ، وورد عدد آخر في الفتاوى القرآنية والأصولية والحديثية ، نشير إلى بعضها ، اثنتان في تنمة الجزء الأول ، والباقي في الجزء الثاني .

١- القذاذة في تحقيق محل الاستعاذة ص ٢٩٧ .

٢- القول الفصيح في تعيين الذبيح ص ٣١٨ .

٣- المحنة في السبحة ص ٢ .

٤- حسن التسليك في حكم التشبيك ص ٩ .

٥- شد الأثواب في سدّ الأبواب (على المسجد) ص ١٢ .

٦- رفع الحذر عن قطع السّدر ص ٥٤ .

٧- العرف الرودي في أخبار المهدي ص ٥٧ .

٨- كشف الريب عن الجيب ص ٩٣ ، إلى غير ذلك من الرسائل .

ونلاحظ أهمية هذه الرسائل والمسائل من عناوينها ، وأن السيوطي استعمل فيها السجع في العنوان ، وهي عادة المؤلفين والأدباء والكتاب في تلك العصور ، مع قدرة السيوطي اللغوية .

١٠- الإطالة والاختصار في الأجوبة :

نلاحظ أن السيوطي رحمه الله تعالى يذكر في هذه الرسائل - بعد السؤال والحمدلة - يذكر الحكم الفقهي ، والجواب الصريح والمختصر للمسألة ، ثم يتوسع بذكر الأدلة من القرآن الكريم ، والسنة الشريفة ، وآثار الصحابة ، وأقوال العلماء ، ونصوص الفقهاء ، مع المناقشة والتعليل ، والترجيح ، وتوجيه الأقوال والعبارات ، ثم يختم المسألة

غالباً بالتذكير بالحكم الراجح الذي بدأ به كلامه .

أما أكثر الفتاوى الأخرى فكانت مختصرة وموجزة ، وجاء بعضها بكلمة كالجواب عن مسألة في باب الفرائض عن إرث البنت مع ابن ابن ، فهل يكون إرثها بالفرض أو بالتعصيب ، فقال السيوطي : « بالفرض » ص ١٧٦ ، وجاء بعض الفتاوى بسطر وسطرين ، وجاء كثيراً منها في بضعة أسطر ، وقد يسهب في بعضها بمقدار صفحة وأكثر ، وفي هذه الحالة الأخيرة يلتزم منهجه في الرسائل بذكر الحكم موجزاً مختصراً ، ثم يفصل ويوسع ويستدل ، ويذكر النصوص والآراء والأدلة .

١١- التأريخ والدعاء :

كان السيوطي يؤرخ بعض الأسئلة ، ويذكر تاريخ الفتوى ، فمن ذلك قوله : « وكانت هذه الفتوى والتأليف في صفر سنة ست وسبعين وثمانمئة » ص ٥٩ ، ومنها تأريخه للأسئلة الواردة في بلاد التكرور بإفريقية في شوال سنة ثمان وتسعين وثمانمئة » ص ٢٨٤ ، وجاءت هذه الأسئلة بكتاب اسمه « مطلب الجواب بفصل الخطاب » وفي إيداء محبته للسيوطي وشوقه للقاءه ، وطلب الدعاء منه ص ٢٩١ .

وكان السيوطي في الغالب يدعو لنفسه وللوسائل في نهاية الفتوى ، فقال في ختم فتاويه عن الأسئلة التكرورية دعاء ، ونصه : « وإني أحبك في الله ، كما أحببتني ، ونرجو من فضل الله أن يجمعنا في الجنة من غير عذاب سبق ، ولا تنسني من دعائك ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » ص ٢٩٤ ، وهذا يدل على أنه يمارس الإفتاء وهو في أوج مكانته العلمية ، وشيوع شهرته في الآفاق . وقال في فتوى منظومة في الفرائض :

« وناظمه ابن السيوطي يرجو من الرحمن عفواً في المآب »

وقال في فتوى في الرهن ص ١٠٦ :

« وقد خط معتمداً أحكام مذهبه هذا جواب ابن السيوطي مستطراً »
وهذا ينقلنا للنقطة الأخيرة في منهجه .

١٢- النظم والأشعار :

كانت بعض الأسئلة ترد على السيوطي نظماً ، فكان يجيب عليها بالنظم (ص ١٧٦) ص ١٠٦ ، ص ٢٥ ، ص ١٠٨ ولم تزد على بعض الحالات الأخرى ، وفي مسألة حكم البناء على حافة النهر أجاب عنها مطولاً ، ثم ختم الحكم بقصيدة ص ١٤٥ ، قال : « وقد ختمت هذا المؤلف بقصيدة نظمت فيها المسألة لأن النظم أيسر للحفظ ، وأيسر على الألسنة ، وسميتها « النهر لمن برز على شاطئ النهر » ، وجاءت في ٦٧ بيتاً ، وتكرر مثل ذلك في الفتاوى القرآنية ٣١٦ ، ٣١٧ ، والفتاوى الحديثية ص ٣٧٣ .

كما كان السيوطي ، وهو اللغوي البارع ، والأديب اللامع ، يستشهد في بعض الفتاوى بأبيات من الشعر ، وينسبها إلى أصحابها الشعراء (ص ٢٣٣ ، ٢٣٤) ولكنه أكثر من ذلك في مسألة « رفع الباس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقتباس » ص ٢٥٩ ، ونقل الشواهد الشعرية الكثيرة عن العلماء بجواز ذلك .

الخاتمة

ونخلص من هذا البحث إلى بيان النتائج التالية :

١- الفتوى والإفتاء علم شرعي ، وهو فرع من علم الفقه لبيان حكم الله تعالى ؛ وأن المفتي هو العالم بالشرع وأحكام الدين ليبينها للناس ، ولها أحكام خاصة ، وآداب رفيعة ، وقواعد محددة ، وهي في الأصل ليست منصباً رسمياً ، بل هي وظيفة كل عالم وفقه في الشرع ، وبرز في التاريخ الإسلامي أعلام في الفتوى ، كما ظهر فيها كتب عديدة ، أصبحت أحد المصادر الفقهية ، ومن أهم المراجع للعلماء طوال التاريخ الإسلامي وحتى يومنا الحاضر .

٢- كان السيوطي من كبار الفقهاء في المذهب الشافعي ، فدرسه مبكراً على عدد من العلماء ، ثم قام بتدريسه ، ثم مارس الفتوى والإفتاء طوال أربعين سنة من عمره ، وأنه كان يتلقى الفتاوى من مختلف البلاد ، وقد صنف الكتب العديدة في الفقه على المذهب الشافعي ، وعایش أمهات كتب الشافعية ، واختصر أهمها ، واعتمد على باقيها في تصانيفه وفتاويه .

٣- إن فتاوى السيوطي عامة ، والفتاوى الفقهية له خاصة ذات أهمية كبيرة من الناحية الموضوعية والعلمية والفقهية ، وهي مرجع فقهي ممتاز ، ومصدر أصيل ، كما تحتل نفس الأهمية في عرض المسائل الواقعية في الحياة ، وما يتكرر وقوعه من الناس ، وما يشيع في

التعامل ، مما تساعد الطالب والفقير والعالم والمفتي في عصرنا الحاضر من الاعتماد عليها ، والرجوع إليها ، والاستفادة منها ، لغة وأدباً ، وفقهاً وحديثاً ، وحكمة وفوائد متنوعة ، وجاءت بأسلوب مشرق ، وعبرة رصينة ، وأدب رفيع ، وتنوع في الصياغة والأسلوب والعرض بما يشوق القارئ إليها ، ويأنس لقراءتها ، ويستمتع بمعرفة ما جاء فيها ، ويحرص على الاستمرار والدوام في مطالعتها .

٤- وأخيراً نقدم توصية بأن تطبع فتاوى السيوطي مجدداً ، وتخدم بالفهارس ، ليتم الانتفاع بها ، والاستفادة منها . رحم الله السيوطي رحمة واسعة ، وجزاه الله خير الجزاء ، ونفعنا الله بعلمه الذي يزيد في حسناته ، ويستمر في صحائفه ، وأكثر الله من أمثاله .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

* * *